

الميثاق

قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



الميثاق

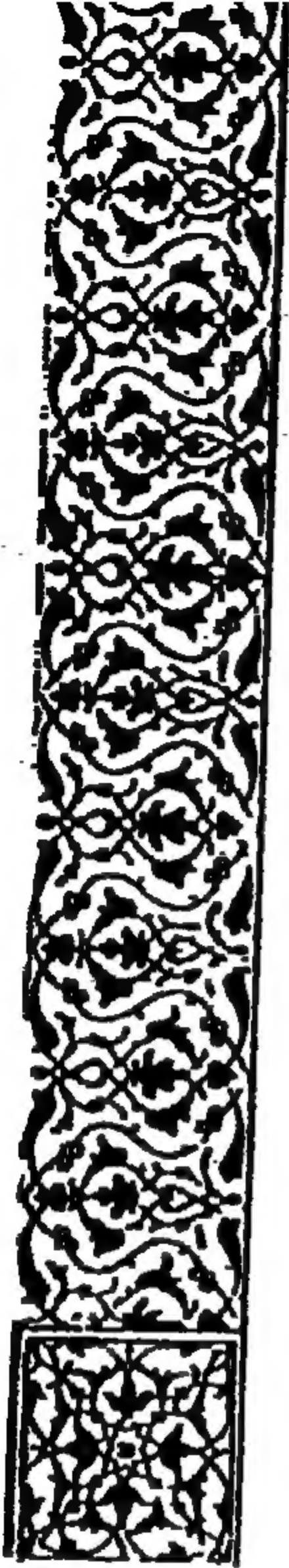
قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



نظرة عامة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر .

ان هذا الشعب ، في ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية رائدة في جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية في صعوبتها وظلامها وأخطارها .

ويمكن هذا الشعب بصدقه الثوري ، وبارادة الثورة العتيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا في اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب في مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكته دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية - وهي الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ - من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصري ، في يوم بدء ثورته المجيدة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التي كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السليبات التي كانت تحد من ارادته في اعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ، ينبت على وادى النيل العظيم..

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون - على أرضه وبالقرب منها - القواعد المدججة بالسلاح ، ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الحشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود ، بل استعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشئ مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقعه .

وفي مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصري رأسه بالايمن والعزة ومضى في طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ، عاقدا العزم في غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه في الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصري ، تظهر في أبعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري .

ان إرادة الثورة في تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التي نحتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها في حد ذاته - في جو المصاعب والخطر والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثوري وعنادها الذى لا يلين :

١ - في مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الراضية في منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو :

القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين .

٢ - في مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو :

القضاء على الأقطاع .

٣ - في مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين
كان المبدأ الثالث هو :

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - في مواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة محتمة لهذا كله ،
كان المبدأ الرابع هو :

اقامة عدالة اجتماعية .

٥ - في مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته
لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو :
اقامة جيش وطني قوى .

٦ - في مواجهة التزييف السياسي الذي حاول أن يطمس معالم الحقيقة
الوطنية ، كان الهدف السادس هو :
اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ان هذه المبادئ الستة التي أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع
الثورية التي جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التي تجاوزت
معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها
كانت في تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ، ويلبى
احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذي كتب المبادئ الستة بدم شهدائه وبنور الأمل الذي
أعطوا حياتهم من أجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى ، على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم ، مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .
لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه - فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية . وإنما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها ، يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك . . ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وإنما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب المصري ، والصدق الذي سلحت
نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطني .

لقد أكدت هذه الارادة صدقها ، أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود
على امكانية التغيير ، الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدي - في مثل الظروف التي واجهها نضال الشعب
المصري - كان يغري بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير
الاصلاحي الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك - بالمنطق التقليدي - هو الممكن الوحيد في مواجهة
السيطرة الخارجية المعتدية ، والسيطرة الداخلية المستغلة ، وفي غيبة تنظيم
سياسي مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة في الشعب المصري وصدقها تحدت هذا المنطق التقليدي
وجابته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثوري ، وفيه
استطاع الشعب المصري أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على
امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة في تاريخ الثورات ،
وأن السنوات التي مضت حتى الآن - منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - سوف
تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة ،
وأكثر من ذلك - أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة ، وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الإِستعمار ، ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الإستغلال .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغف عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها - بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية - تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصلية ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديده .

ان هذه الثورة الأصيلة هي التي مكنت الشعب المصرى - وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج - أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى - أبان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحسّت ضغط احتياجات التنمية - فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى ، تحت ظروف هذه الممارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحوية وشباب ، مجتازاً المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء .

ان هذه الصور ، من الثورة الشاملة ، تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة

ذات الاتجاهات المتعددة يصنع - حتى بمقاييس الثورات العالمية - تجربة
ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى
من توفيرها .

أولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها
من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى
وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر من ناحية ،
ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ،
لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامساً - ايمان لا يتزعزع باقة وبرسلة ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق
والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هو
الدور الذى استطاع ان يؤثر به فى حياة أمتة العربية وخارج حدود وطنه
الصغير الى آفاق وطنه الأكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمتة العربية.

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية

كلها ، وليس من شك في أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التي مكنت من النجاح الثوري في مصر .

ان الأصداء القوية ، التي أحدثتها ثورة الشعب المصري في الأفق العربي كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا . . .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد - في حد ذاته - وحدة شعوب الأمة العربية.

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد أقيمت مسئوليتها الأولى على الشعب العربي في مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التي مكنت الشعب المصري أن ينتصر ، وليس من شك في أن الشعب المصري مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره في خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية شعوب أمته العربية .

· أن أصداء النصر الذي حققه الشعب العربي في مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية . وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير في أفريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية .

· أن معركة السويس ، التي كانت أحد الأدوار البارزة في التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشاف فيها الشعب المصري نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن في نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وانها تقدر على الثورة... بل ان الثورة هي طريقها الوحيد.



الباب الثاني

في ضرورة
الثورة

لقد أثبتت التجربة - وهي مازالت تؤكد كل يوم - أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل .

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التي تحكت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، ولابد - والأمر كذلك - من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات - المعنوية والمادية - للأمة لتحمل هذه المسؤولية .

والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها ، ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فإنها - بما توصلت إليه من المعارف - تيسر للمتقدمين أن

يكونوا أكثر تقسماً ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا - بالنسبة اليهم - أكثر تخلفاً ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه . والثورة العربية ، أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج الى أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث . . . تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وان تنتزع النصر محققه أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولاً - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والنتائج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانياً - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمبادئه الاخلاقية .

ثالثاً - الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار . . . وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهمل جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية . . . وتبشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف
النضال العربي .

ان عهدا طويلة من العذاب والأمل بلورت في نهاية المطاف أهداف
النضال العربي ظاهرة واضحة ، صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطني للأمة وهي :

* الحرية .

* الاشتراكية .

* الوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف . كاد أن يفصل مضمونها
ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن .
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هي : الكفاية ، والعدل .
وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة
واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها والعمل السلمي من أجل
تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا .

* * *

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربي . . ولكن
الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الأهداف .
والحاجة الى طريق جديد لاتصدر عن رغبة في التجديد لذاته . ولا تصدر
بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفًا جديدة ،
ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فإن التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل ما توصل إليه غيرها .

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا في منهاج كل منها لحل مشاكله ، إلا أن الخلاف الأكبر هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التي تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا هذه التغيرات البعيدة المدى التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م .

ان هذه الظروف تأتي بتغيرات شاملة وعميقة على الجو الذي يجرى فيه النضال الوطني لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطني للشعوب وللأمم مطالب اليوم بأن يتخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسيرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

* * *

ان أبرز التغيرات التي طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا - تعاظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ، ومنتصرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

ثانيا - ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

ثالثا - التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على إلحاقه من الأحوال بجميع الأطراف فى أية معركة .

هذا فضلا عن التغيير الاساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

رابعا - نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية ، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيلك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافئ فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من أجل أهداف النضال الوطنى لكل الأمم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية . .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغيرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية ، لم يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية ، فان الشعب العربي في مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح في بورسعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب العربي في الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصراراً على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكي لم يعد حتماً عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت ضياغتها في القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ، في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات .. وازدياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية ويتأثير ميزان الرعب الذرى في نفس الوقت — يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية — تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتّمه كضرورة .

والامر كذلك في تجربة الوحدة .. فإن النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر — وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الإيطالية — لم تعد تقبل التكرار .. وإن اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى في العمل الوطنى .. وإنما هو فوق ذلك ، ومع ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين مازالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستغلها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى .

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه بفكر جديد

لايجبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وان كان فى نفس الوقت لاينزل عن التجارب الفنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لاتعيش فى عزلة عن بعضها ، وانما التجارب الاجتماعية - كجزء من الحضارة الانسانية - تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ..

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه اولى مسئوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية ، ومعنى ذلك ان هذا العمل الثورى الطليعى ، لا بد أن تتحمل القسط الاكبر منه القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية العربية المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النسوة ، فى طلب الحرية والاشراكية والوحدة للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وان تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على أرضها .



الباب الثالث

جذور
النضال المصرى

منذ زمان بعيد في الماضي ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية الآن .

وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الإيجابية في التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما - بالوعي ، وباللاوعي في بعض الأحيان - تؤثر فيها حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والإنسانية الأولى ، كما تؤكدتها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والإغريقية .

وكان الفتح الإسلامي ضوئا أبرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي .

وفي إطار التاريخ الإسلامي ، وعلى هدى رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الإنسانية .

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في صد أولى موجات الاستعمار الأوربي التي جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في رد غزوات التتار الذين اجتاحتوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية في حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الخافلة . وجعل من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت اليقظة المصرية في ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فإن الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر وجدت الأزهر يمجج بتيارات جديدة تتعدى جدرانها إلى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذي كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الإيمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمرداً مستمراً على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غالياً فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فإن الشعب المصرى كان صامداً ثابت الإيمان .

على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزيادة جديدة لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التي طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية في مقدماتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي ، وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ، فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه . ولقد ساق مصر ورائه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم الياباني أن يمضي ثابت الخطى ، فإن المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية واصابها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي في مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور

الاستعمار ، فإن الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية ، وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد علي ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التي أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .



على أن روح هذا الشعب لم تستسلم وإنما استطاعت تحت الحزن العسيرة في هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفز لإطلاقها في اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد من أرسلوا - أيام الصحوة التي سبقت النكسة من حكم محمد علي - الى أوروبا ليتمكنوا من العلم الحديث ، فإن هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن أن يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصب لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافي جديد راح يذشر ألوانا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة إلى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملتبى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قواه ويتمحضر ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثم ، ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قوة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ - ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب - هو التعبير عن إرادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الأجانب - ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان أصداء المدافع التي ضربت الاسكندرية وأصداء القتال الباسل الذي طعن من الخلف في التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن إرادة الحياة التي لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التي لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكنت أحمد عرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل في آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أنصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفي مقدمتها وعود ويلسون التي ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم . .

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فإن

الأسباب التي أدت إلى فشلها هي نفس الأسباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

إن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت إلى فشل هذه الثورة ، ولابد من تقييمها في هذه المرحلة تقييما أميناً ومنصفاً .

أولاً - أن القيادات الثورية أغفلت إغفالاً - يكاد أن يكون تاماً - مطالب التغيير الاجتماعي ، على أن تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي أساساً للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً في مفهومه الاجتماعي ، إلا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعي ، حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الظرف رددته بعض المؤرخين ، مؤداه أن الشعب المصري ينفر من بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا في حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي فإن هذا الرخاء كان محصوراً في طبقة ملاك الأراضي وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان في القاعدة - بتناقضه مع الرخاء في القمة - من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة .

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ،

بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هي قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هي المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء .

ثانيا - ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمتد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ . وفشلت أيضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تنتبه إلى خطورة وعد « بلفور » الذى أنشأ إسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها . وبهذا الفشل فإن النضال العربى ، فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة ، حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانقردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية في ذلك الوقت إلى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربي وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية في مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها . وأنها لا ترتبط بمصيرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا - أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلتزم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت . أن الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي ، وكان منطق الأوضاع الطبقي يزين لها هذا الخلط .

ان هذا الاستعمار في هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريئة تحت حرا ب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي منحه الاستعمار ، والذي أوقع الوطن باسم اللعنتور في محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبي في مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت - بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدماتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها - في كل عبارة من عباراته - يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .



الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقى على نضال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالحديعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنهت القوى الشعبية للخطر الذى يهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدا التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة — لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل — أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنحها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الأزمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة مازالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية ، وأسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا !جوفئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجوف الحزبي الفاسد جماعات من المثقفين ، كان في قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمان الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهّد لفئة من الرأسماليين ، ورثوا في حقيقة الامر نفس دور المغامرين الاجانب في القرن التاسع عشر ، بكل سطحية التي لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزوحها في أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب جميعا الى الحشد الذي دفعها للارتقاء في احضان القصر تارة ، وفي احضان الاستعمار تارة أخرى . وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالحهما في صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف .. لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف في الصف المعادي لمصالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعها الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفها معا الى نفس المصير .

وفي ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديمقراطية مضللة ، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه . ان الديمقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر تلك الفترة كانت ملهامة مهينة .

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما أصبح الشعب أداة في يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني ، وانما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة وأصدقائها .

ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وان يسيطر عليهم ويملى فوقهم ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود . وفى جو الازمة لم يعد الدستور - الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنة - الا مجرد قصاصة ورق . بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد القيت للشعب لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد .. وركعت جميعا تلتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم .. وتخلت بذلك عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصلى .

وانتهى الامر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذى باعوه ارواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جنورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر في حلقه بمرارة الذل الذي أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعي لكل الشعوب المستعمرة ، لكن الكراهية المرة التي يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين - والتي مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد اسبابها - تستمد مبرراتها من هذه الفترة .

ان الاستعمار في هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الأمة العربية كلها، وانما استهان بنضالها وبحقها في الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التي قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الاولى .

وكانت إلامة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة. ان الامل في الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع سياسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التي أقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الارض العربية في فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عنوانية .. أرادها المستعمر لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة ، كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا تقيم وزنا لوجود الامة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد أن جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت تحت القيادة العليا لاحد العملاء الذين اشترأهم الاستعمار بالثمن البخس . بل إن العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين أعطوا للحركة الصهيونية « وعد بلفور » الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية في فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن تنسى الامة العربية مرارة التجربة التى عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل ان تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الاشباح الكثيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه ، برفضه العنيد أن يشترك في الحرب التى لم تكن في نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق .. بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى ، الذى جسر على البشرية كلها ويلات لاحدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون أعلاما فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل وكثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة ، وإنما كان ذلك هو التمهيد لها .
كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .
ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يتجاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها وفى أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ أقدم العصور ، وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة - مهما يكن وراه من تدبير المدبرين - كان يمكن أطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادتته اشتعالا .

ان الفئة المتحركة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، وكانت غارقة في حياتها المترفة لاتشعر بعذاب الجموع أو آلامها .

ان شرار الغضب أشعل من الحرائق في القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق .

إن الجماهير في القرية وفي المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن إرادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة في تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

* * *

إن أعظم ما في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هي صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التي تحركت في الجيش تلك الليلة الخالدة ، هي انها استولت على الامور فيه ، واختارت له المكان الذي لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال الشعبى .

انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغة الاهمية والخطر في تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التي أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفي خدمة أمانيه .

ان الجيش في تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى .. ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين في نفس الليلة . لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى اداها التي كانت تهدد بها ثورة الشعب .

كذلك فانه سلاح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة
بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه
تلك الليلة العظيمة ..

ولقد أثبت الوعي الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى
التي ألقها تطورات الظروف عليه .

ان الوعي الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة
البعيدة المدى ، وبذلك أمكن اجتياز العقبات التي كان يمكن أن تعترض
طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التي عاشتها مصر تلك الايام .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى
مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم .

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف
الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة .

لكن أصالة الوعي الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الامور ومنحت
جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى .

ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي فرضت أن يكون الحدث الكبير
ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الامانى الوطنية الى
مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي رفضت تماما كل احتمالات قيام
ديكتاتورية عسكرية ، ووضعت القوى الشعبية وفى طليعتها قوى الفلاحين
والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك فى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعى الثورى الاصيل على منطق دعاة
الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه
بالقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الاساس ..
صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار
أنقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل
السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى ..

أن التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من
اهتمامه بالانقراض التى تداعت .

* * *

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة
طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره .

لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، كما كانت
هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تصدر الحياة العامة
سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافات
عن الاهداف الاصيلية التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت

جميعها شريكة في سياسة « ساوم واستلم » التي صاحبت فترة الازمة وطبعها
بهذا الطابع المهيمن .

وكانت الاوضاع الطبقية قد ابعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية
عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .

وفي نفس الوقت فان الطلائع الثورية التي صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو
لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثوري الذي تصدت لمقدماته .
لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة .

ولكن هذه المبادئ كانت اعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثوري
ومنهاج تغيير جذري .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا في جو التغيير العالمي
البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة .. راح يلقين طلائعه أسرار آماله الكبرى
ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم
الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده . وراح الشعب الكادح يكسب مواد
البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف
الجهاهير الواسعة .

ان الشعب المعلم أراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى .
وأوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية
الديمقراطية التعاونية .



الباب الخامس

عن الديمقراطية
السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقضى .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريد لها ، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضاً لما فات ووصولاً إلى الآمال الكبرى التى تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه .

من هنا فإن العمل الثورى الصادق لا يمكن بغير ضمتين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته . .

وثانيتهما : تقاسمته . .

ان الثورة ليست عمل فرد . . وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة . . وإلا كانت تصادما مع الأغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ، ومدى ما تعبته من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ، ومدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانها .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لإرادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم - مما كان قائما بالفعل - إلى ما ينبغى أن يقوم بالأمل :

ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فإن الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقنيا .

فإن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هي الحرية السياسية . . والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تخلق إلى آفاق الغد المرتقب .

* * *

ان عمق الوعي الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل
الصدق مع النفس . . . قد مكناه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من
أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك أنه
لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وإنما هو فى معركة السويس
استخلص ارادته لكي يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالى
أن يوجه هذه القدرات والإمكانات ثوريا لتحقيق الحرية .

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف
وإنما كان بداية العمل الحقيقى ، وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة
الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها مزدهرة على أرضه إلى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو :
« لمن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب
المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو :

« ان هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب ، ولا يمكن أن
تعمل لغير تحقيق أهدافه » .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الناصب لكي تضعها فى
متاحف التاريخ . وإنما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها
الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هي أخطر المراحل في تجارب الأمم .
انها النقطة التي انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل في
نتائج باهرة ولكنها نصبت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط
الخارجي ، وتوهمت خطأ أن أهدافها الثورية تحققت ، ومن ثم تركت الواقع
كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلي متصلة عن قرب مع
قوى الضغط الخارجي ، فإن الصلة بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل
المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية
الحادة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائماً - وبعد فوات الأوان في
كثير من الأحيان - انها بقصورها عن التغيير الثوري في معناه الاقتصادي
سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقي ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة
هشة لا تلبث أن تتحطم وتهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك في هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس حركات
شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلي نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .
أن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول
بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب
شعوب غيره .

ولا تملك أية حركة شعبية - في تصديها لمسئولية العمل الاجتماعي -
أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطيطة جميع النظريات السابقة عليها
أو تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها ، فإن ذلك تعصب لا تقدر
أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وأن إرادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها
لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل
زاد فكري .

لكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه
بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج إلى معرفة بما يجري من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هي إلى ممارسة الحياة على أرضها .

وإن تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الأمم - كشأنها في حياة
الأفراد - طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فإن الحرية السياسية ، أي الديمقراطية ، ليست هي نقل
وأجهات دستورية شكلية .

كذلك فإن الحرية الاجتماعية ، أي الاشتراكية ، ليست التزاما
بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

* * *

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في الخديعة
الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال
مصر إلى ديمقراطية الواجهات الدستورية التي لا تحتوى على أي مضمون
اقتصادي .

ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية في صورتها الاجتماعية فقط ،
وانما ما لبثت الضربة أن وصلت إلى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ،
فإن الاستعمار لم يقيم وزنا لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم
يتورع عن تمزيقها في أى وقت وفقا لمصلحه .

لكن ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية ،
والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها
معه ولذلك فقد كان المنطق الطبيعي - بصرف النظر عن الواجهات الخارجية
المزيفة - أن نجد الوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية ، وفي ظل ما كان
يسمى بالاستقلال الوطنى - لا تستطيع أن تعمل إلا بوحى من ممثل الاستعمار
في مصر ، بل أنها في بعض الأحيان لم توجد إلا بمشورته وبأمره ، بل
وصل الحال في إحدى المرات أنها جاءت إلى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى
في ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية
أو للحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية في
صورتها الاجتماعية .

* * *

ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السيامى في بلد من
البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا
دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية .

فإذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من البلدان ،

فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع .

انه يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويملي الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية في مصر - قبل الثورة - في يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما أن تكون الاشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيراً عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه بما يلفت النظر أن بعض الأحزاب في تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شعار « أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الإقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد وقتها ، فالتقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التي فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال - مهما بلغت درجة الإيلام فيه - كان اعترافاً صريحاً وصادقاً بالحقبة المرة..

* * *

ان سيادة الإقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد أن تمكن لها طبيعياً وحتمياً من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على

حساب الجماهير و إخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالإرهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن إلا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية للجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التي كانت تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنه ومنه وتفضلا .

ان البرلمان الذي أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وإنما كان بالطبيعة حارما للمصالح التي منحت هذا الدستور .

وليس من شك أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت بهباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى مادامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت يدها تحت كل الظروف أغلبيتها التي تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحوى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ - في الريف كان التصويت اجباريا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك إلا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض أو وفق مشيئته ، أو

يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التي يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفي لسد جوعه .

٢ - في الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتي بأعوانه ، أو بمن يضمن ولائهم لمصلحه .

٣ - في الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة ، في عديد من الظروف أن تلجأ إلى التزوير المكشوف إذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها .

وكانت الشروط التي تجرى تحتها عمليات الانتخابات - وفي مقدمتها اشتراط تأمين نقدي باهظ - تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن إلا لعبة في تلك الظروف ، وفي نفس الوقت فإن الجهل الذي فرض على الأغلبية العظمى من الشعب - تحت ضغط الفقر - جعل من سرية الاقتراح - وهي أول الضمانات لحرية - أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

* * *

ان حرية التنظيم الشعبى - التي تسند حرية التمثيل الشعبى - فقدت هي الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الأرض البغار - طحنهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود وعلى إسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة ، تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقترب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجري من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

* * *

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياى حرية الصحافة ، ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات إلى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات الحديثة ، وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة - فى هذه الفترة ومع هذا التطور - لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت - أولا - فى إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة - ثانيا - بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل ، تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فإن الرجعية الحاكمة كان لا بد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تأهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت حالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والجامعات ،
والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة
وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة
تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ، وإنما
باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون
ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تستسلم لإغراء
ما يلقيه إليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء
والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى وأصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحا
التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين
الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

ان عمق الوعى وأصالة ارادة الثورة وضعا - بنجاح - شعار الديمقراطية
السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسمنا - من الواقع وبالتجربة وتطلعا إلى
الأمل معالم ديمقراطية الشعب . . . ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية
الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا
توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

● أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .
هذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك
بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .

* * *

ثانيا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة
من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب . . سلطة
مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره
وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب
الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم ، أنه من
المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها
ومنها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة
لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن
تحدث نتيجة لذلك ، هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن
احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة . فإذا انتزعت
منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم
احتكاراتها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق
إلا بتجريد الرجعية - أولا وقبل كل شيء - من جميع أسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل الديمقراطي ، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن في ظروف يشته فيها الصراع الدولي وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد أن ينفصح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القصادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

* * *

ثالثا - ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فاعلياتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة - لعدة ضمانات لازمة .

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل - بحق وبدل - القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى

طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة . كما أنها بالطبيعة
الوعاء الذي يحتزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . . .

ان ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية - ضمان
أكيد لقوة الدفع الثوري - نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية .

ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يتضمن للفلاحين والعمال نصف
مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها . ، إنما فيها المجلس
النيابي ، باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من
حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق
سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة
الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني ، كما أنه
الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة
الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف .

كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاق سلطة الدولة
تدريجيا إلى أيدي السلطات الشعبية ، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل
الشعب ، وأقدر على حلها .

٣ - ان الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد
الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويطور
الحوافز الثورية للجاهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول
الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري .

ان جماعية القيادة ليست عاصبا من جموح الفرد فحسب ، وإنما هي تأكيد
لديمقراطية على أعلى المستويات . كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار
الدائم المتجدد .

* * *

رابعا - ان التنظيمات الشعبية - وخصوصا التنظيمات التعاونية
والنقابية - تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية
السليمة .

ان هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني
الديمقراطي ، وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات
الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذي كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين - فضلا عن دورها الانتاجي - هي منظمات
ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين ، وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين
يوليو العظيمة ، إلى مركز طليعي ، في قيادة النضال الوطني .

ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج ، وإنما أصبحت قوى العمل
مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة في إدارتها ، شريكة في أرباحها ،
تحت أوفى الأجور ، وأحسن الشروط ، من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا - ان النقد ، والنقد الذاتي ، من أهم الضمانات للحرية . ولقد

كان أخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتي في المنظمات السياسية ، هو تسلسل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة - بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية - تسلب حرية الرأي أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية : يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .
انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع ، وحرية المناقشة .

كذلك فإن ملكية الشعب للصحافة - التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة ، الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم - قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأي ومكنت أقوى الضمانات لتقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها - هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة - قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها . ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب ؛

* * *

سادسا - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية .

أن التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ، ومن هنا فإن مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

كذلك فإن القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فإن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المتال على المواطن.. إن العدل لابد أن يصل إلى كل فرد حر ، ولابد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية .

كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغيرا جذريا من الأعماق ، ولقد وضعت ، كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد -بأسرع ما يمكن - من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .



إن العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة في إحساسها بالإنسان صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقية ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافي النقي .



الباب السادس

فی حتمیة
الحل الاشتراکی

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين .
وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية ، بحيث
نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعاتها من الكفاية والعدل ، هي طريق
الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر -
وصولا ثوريا الى التقدم - لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ،
وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال
العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من
القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستثمار ،
فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس
الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزع

الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات
البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

وإذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة
النسيج في لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان
شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع
الفلاح المصري .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب
لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدها . وينبغي
القضاء على ماتبقى من ذكريات لما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا
في أفريقيا .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة
شقاء الشعب العامل واستغلاله . اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات
مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق
بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .
ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا
في ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية استقطت الاستعمار ، كما ان هذه القيم أسقطت السخرة .
ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية
في تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل
من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم .
ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود .
والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ذلك طريقا الى
التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف ، لم
يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات
الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة
فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية
فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولها : أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية
الجمركية العالية التى تدفعها الجاهير .

ثانيها — ان الامل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة
الاحتكارات العالمية وتقتنى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراها
الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين
الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية
العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأثافى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

- ١ - تجميع المدخرات الوطنية .
 - ٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .
 - ٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .
- ومن الناحية الاخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج - وهى ناحية عدالة التوزيع - فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لى يقترب يومه .
- ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجائحة .
- كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .
- ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .
- ان هذا الحل الاشترأكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .
- ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأمين كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وإنما يمكن الوصول اليها بطريقتين :
- أولها : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليها معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

* * *

أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعلمية وانسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستغلية على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن .. لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط في مجتمعا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التي يكون في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هي :

كيف يمكن أن نزيد الانتاج ؟

وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات .

هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفيع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هي توسيع نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه .

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى لامركزية في التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده .

ان الجزء الاكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدد من أجل الكفاية ، وانما هو في ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان التضال الوطني للجماهير الشعب هو الذي صنع نواة القطاع العام بتصميمه

على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأمينها واعادتها الى مكانها الطبيعي
والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فان هذا النضال الوطنى - حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة
ضد الاستعمار ، أضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية
فى مصر ، وهى الاموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية .
وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين
الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى سقى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه
لكل مراكز الاستغلال الطبقي - هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء
الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة
المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت القطاع العام من أداء دوره الطليعى
فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع
الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن إجمالها فيما يلى :

أولا - فى مجال الانتاج عموما :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج - كالمسكك الحديدية
والطرق والموانئ والمطارات وطاقت القوى المحركة والسدود ووسائل النقل
البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة
للشعب .

ثانياً - في مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، داخلة في اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار ، واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من توجيه لصالح الشعب .

ثالثاً - في مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفي هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في اطار القطاع العام ، وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات وفي هذا المجال ، فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، واذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقي منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة - وهي المدة المتبقية من الخطة الاولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات - أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الاقل منعا للاحتكار ليفتح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني ، على أن يكون مفهوما بالطبع ان

التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا - فى مجال المال :

● يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمصاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لابد ان تكون فى نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا - فى المجال العقارى

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال .. و ملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الارض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادها القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع .

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بضمن نقدي الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

كذلك فى مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها - بوضع الملكية

العقارية في مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضروري وان كانت الزيادة في الاسكان العام والنعاونى سوف تسهم بطريقة عملية في مكافحة أى محاولة للاستغلال في هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ - بالعمل الاشتراكي العظيم الذى حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى في المجال الاقتصادى .
ان هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ماكان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه .. لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجاءه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها ان يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى - قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها ..

ان ذلك كله اذ يؤكد تصنيف الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه .. لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة ..

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت - بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية - عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ..

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقيّة الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات - يعنى الحراسة - أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا .. على أنه من الواجب ألا يستقر فى أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية - كما ينادى أعداء الاشتراكية - وإنما .

هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصاحبة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأمين لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو في رفع مستواه النوعي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدي الجديدة التي انتقلت اليها المسؤولية في حاجة الى المران على تحمل مسؤولياتها ، ولقد كان محتملا على أي حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدي الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأمين — كما تنادى بعض العناصر الانتهازية — عقوبة تحل برأس المال الخاص حين يشحرف ، ولا ينبغي بالتالي ممارسته في غير أحوال العقوبة . ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على أن الأهمية الكبرى المتعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد — كما كان في الماضي — على الاستغلال الطفيلي .

ان الازمة التي وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع في واقع الأمر

من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزع ثروة مصر الى خارجها في القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التي كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا في معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار ..

كذلك فإن الشعب لم يكن بوسعهم أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة في الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

ان التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية السليمة ، وهي ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي - حتى وان تصورنا امكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبده في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع . ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي ، والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا :
وبما يتيح من امكانية تنويب الفوارق بين الطبقات - يوزع عائد العمل على
كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم
ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق
الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال
يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا تستطيع ان
تخلق الى الآفاق العالية التي تتطلع اليها جماهير الشعب .



الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى إلى غير رجعة ، ذلك الزمن الذى كان مصير الأمة العربية ،
وشعوبها ، وأفرادها ، يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات
الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الإنسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الحصبة
وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة
بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان
العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف
واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء
وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المنحدرة .

* * *

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل
القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وإنما كان

حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ، والسابق إلى التقدم مع مراعاة التزايد في عدد السكان .

ان مشكلة التزايد في عدد السكان هي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصرى في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

وإذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصبق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فإن ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه في عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التي يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدره الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار إيجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى إلى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التي يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول إلى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ودون ماتضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التي لم تولد بعد .
ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعترض قواهم تحت ضغط المسئولية ،

وإنما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمن فى إطار الأهداف الانتاجية للخطه ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها إلى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطور به من قيم أخلاقية جديدة ومكان انسانية مفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير . . . وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما هو يؤمن - استنادا إلى الدراسة وإلى التجربة - بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض ، وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبتت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتي أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق ، إذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى - على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة - قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصا إذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى إطار الخدمات العامة .

ومن هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الأرض إلى الملكية العامة ، وإنما هي تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكثر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى ، الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتسائر عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المزاكين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده ، وكده المتواصل .

ان المواجهة الشورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فإن هذا الهدف - فضلاً عن أهداف زيادة الانتاج - كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الري الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة ، والاقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ،
كما أنه رمز لإرادته في إتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ،
لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعي .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة . هذه المواجهة القائمة
على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه إلا بالتعاون الزراعي وإلا بالتوسع
في مجالاته إلى الحد الذي يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشطيا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق إليها معركة الانتاج
الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقي في الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبيوار ..

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة .

ان الحضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادي النيل ،
وينبغي الوصول إلى الحد الذي تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على
التحول فوق ضفافه ، إلى حياة خلابة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ، ليملكوا في أرض وطنهم ،
والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق ، إلى
ملكية الأرض .

الثاني : هو الامتداد الرأسي في الزراعة ، عن طريق رفع انتاجية الأرض
المزروعة .

ان الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا طرق الزراعة وأساليبها وذلك
بواسطة الأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فإن هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

الثالث : ان تصنيع الريف - اتصالا بالزراعة - يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ، ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل - فى حد ذاته - هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمه .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

* * *

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف

من جديد وتصنع منها قاشا حضاريا يقرب القرية إلى مستوى المدينة .
ان وصول القرية إلى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ،
ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من
غير تعال عليها ، ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية
الثقافية - سوف يكون بداية الوعي التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعي
الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهدها وهى
مشكلة تزايد عدد السكان .

أن الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد ، سوف يكون
هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام
القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على
أساس من الحساب .

* * *

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى . وهى القادرة على
الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى ، والاجتماعى .

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوز مع التخطيط الواعى
المدروس ، وتنبى ببرامجها دون ما عوائق غير منظورة ، تصعب السيطرة
عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا
ثرريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا ، وأن يأخذ فى اعتباره
جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، فى معركة التطوير الكبرى .

فهن الناحية الاقتصادية :

ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم .

ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة . وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ، ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة - خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه - لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمتد العمل المبدع الخلاق ، الى أقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها . ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض ، لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن ، عن مجرد خلوش على سطحها .

أن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحاية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات للاستهلاكية ، إن هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك .. وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية - فى ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى ، بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا . أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما أنه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل ، والتي تطلبه كحق انسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لا بد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة - مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له - لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدنا تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وأغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل - من غير مسبرر حقيقى - امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر ،

كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ، ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للاجور ، واشتركا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العالية ، لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إرادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالإشتراك فى الادارة والارباح - مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العالية ، وإنما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يعد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طبيعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ، ونفسيا وفكريا ، من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد ، لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

* * *

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة ، وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج ، فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه - بكفاية - شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب

العالم البحرى ، ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة رها
البحران الأبيض والأحمر .

* * *

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة
لرأس المال الوطنى غير المستغل لى يقوم - بجانب القطاع العام - بدور هام
ومستول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات
الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتح من
مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على
القطاع الخاص . وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول - خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق
العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ،
ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز
احتمالات الصراع السلمى بينهما ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل
الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى - زيادة كفاية القطاع النعام الذى يملكه الشعب وتعزيز
قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من أدواره القيادية فى عملية التطوير
الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح راتب ، يؤكد بقوة الدفع الثورى كما
يؤكد عمق الواحدة الوطنية

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التي صنعها الاستغلال الذي ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالي فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التي تم رسمها ببلقة في قوانين يوليسو قد قصت على آثار الاستغلال ، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردي ، الذي يخدم المصلحة العامة للتطوير كما يخدم مصلحة أصحابه في الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليسو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون في خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما في الماضي كان يعتمد على الانتهاء قبل العمل وعلى حماية الاحتكار الذي ينفي كل احتمال للمخاطرة وهي الحجة التي يستند اليها رأس المال الفردي في نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التي كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمان الوطنية في أن الاستثمارات الجديدة التي توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها في سنوات ما قبل الثورة . ان إعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هي تنشطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردي في دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هي التي

تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الاول .

* * *

ان رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراء اليه في هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبي تحيط به - في نظر الدول المتخلفة ، خصوصا تلك التي كانت مستعمرات فيما مضى - سحب من الشكوك والريب .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائماً أن يجري وراء المواد الخام البكر في مناطق لم تهياً للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطني - في الدرجة الاولى - يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة ، التي تساعد على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدمها كما كانت ألوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يني بها دون عنت أو أرهاق ، والقروض - بالتجربة -

طريقة واضحة في حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد مدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى - فى الدرجة الثالثة - مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة ، يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا - الى غير حاد - الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب الا يترك على إطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبول بالاستثمار الأجنبى فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله فى النواحي التى تتطلب خبرات عالمية ، فى مجالات التطوير الحديث .

ان شعبنا فى نظرتة الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نرخته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضرورية الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى تعوض به الذين استغلهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع ، في خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التي يمكن أن تضاف إليها بالعمل الوطني مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشتري . وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن . في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع في التأمين الصحي ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .

ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو

الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى و اضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ،
وعناصر قائمة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداته ومع العلم
الذى تحصل عليه ، ان العمل - فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان -
تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ،
كما أن هناك بحكم العدل جدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع
نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت
الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

* * *

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها
كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق
حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة .

ان الأمرة هى الخليسة الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوفر لها كل أسباب
الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة
بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

* * *

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها
القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة ، تفجر
ينابيع الاحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد الحر .

* * *

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قدامتها في حياتنا الجديدة الحرة .
ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى
إضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير
والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت
شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ
للدن بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وإنما يتج التصادم
في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين - ضد طبيعته وروحه -
لعرقلة التقدم وذلك بافعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

* * *

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي أرادت
احتكار خيرات الارض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مطامعها
بالدين وراحت تلتبس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم .
ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ، بل ان أساس
الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان .. ان كل بشر يبدأ
حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخطط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا
يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر
ثواب الخير لقلّة منهم .

ان الله - جلّت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة .

وينبغي لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرّون على حمل الاحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان . والايمان بغير الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان .

ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد - في صنع مستقبله ، وفي تحديد مكانه من المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه ، وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله - حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين ولا بد أن يستقر في ادراكنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لا بد أن يستقر في ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من برائن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية ، بل هي مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمسكين للحق الطبيعي في الفرصة المتكافئة ،
وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة
التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية
الكاملة للوطن كله .. بأن يفتح من الثغرات في صفوف الشعب ما يتيح الفرصة
للاخطار الخارجية المترتبة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة
وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقي ، الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على
الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في
المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن
أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يوفر امكانية
السعي الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل
الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي صمت اليها قوانين
يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثوري العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا
للتحقيق لأول مرة في مصر .

* * *

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة وبنفس المقدار ،
فان القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لخلودها .

ان حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أى صورة من صوره .
كذلك فان حرية الصحافة وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر
لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة ، بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين
الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون
رقيباً أميناً على أداة الإرادة الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويراً واعياً لمواده ونصوصه ،
بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

ان كثيراً من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في
جو اجتماعي مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده
من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضاً - وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية - لا بد أن
يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب ان تكون مواده قيوداً تصد القيم
الجديدة في حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحاً من غير حواجز ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذي يبينه الشعب العربي في مصر على دعائم
الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق في عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى
تقدمه العقلي .

ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن تحمي

عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائماً في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه دائماً أن تخدم أمانه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفاني .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، يجب أن تملك تفوقاً حاسماً في البر والبحر والجو ، قادراً على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع مسئولية سلامتها في الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فإن هذه القوات لابد لها في تسليحها أن تسير التقدم العلمي الحديث ، وان تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك في أن التقدم الذاتي هو في جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الاخطار المترتبة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في منطقة مفتوحة للاطماع الباغية . وان من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائماً تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية ، بالذات ، طليعة النضال العربي التقدمي ، وقاعدته وقلعته المحاربة هي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمي واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الارض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج ، تحت سيطرتها العسكرية ، حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الارض العربية

في فلسطين قلب الوطن العربي ، واغتصابها - دون ما سند من حق أو قانون - لصالح اقامة فاشستية عسكرية لاتعيش الا بالتهديد العسكري ، الذي يستمد أخطاره الحقيقية ، من كون اسرائيل أداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع ، هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية ، التي تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية ، التي تتمكن بها من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب أن يكون نصب أعيننا دائما ألا تطنى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية ، لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة . لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هي القلب الذى يغذى اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن والمواطن ، تتوفر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب - الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود على العالم الذى نعيش فيه - أن يكون مستعدا باستمرار - من أجل حرية الوطن والمواطن - أن يدعم السلام بالقوة .



الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراکی
ومشاکله

ان العمل الإنسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لى يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الإنسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الإنسانى .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة - بطريقة تتنافى مع الإنسانية - لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطع أن تراه ، أو وصلت إليه وهى تحمل على قلبها أقالما من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الإرهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لا تحمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنهت إلى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .
والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة إلى تحقيق أهداف الانتاج .
والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه
بمحامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية
كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .
كذلك فإن طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل
القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .
ان العمل الوطنى على أساس الخطة لا بد أن يكون محمدا أمام أجهزة
الانتاج على جميع مستوياتها . بل إن مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن
تكون واضحة أمامه حتى يستطيع ان يعرف - فى أى وقت من الأوقات - مكانه
فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة - فى أهدافها الاقتصادية
والاجتماعية - إلى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى
المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن
وحساب التكلفة . وإلا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت
للأخطار .

والأمر كذلك أيضا في برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها - هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول إلى الأهداف - هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني ، من الغموضات الشائعة المهمة والغامضة ، إلى وضوح ذهني وعمل يربط الإنسان الفرد في نضاله اليومي بحركة المجتمع كلها ويشده في اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ في نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطني يجب أن تصل إلى جميع العاملين في الوطن في كافة المجالات ، بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم . ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأي النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما أن التجربة بدورها تزيد في وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر في الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطني من هذا التبادل الخلاق ، امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة في الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطني أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عن التنفيذ، كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدقة أو الارتجال ، وإنما ينبغي تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر متميزة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية ، وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ، أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

* * *

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان أى محاولة لاختفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم .

وإذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فإنها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وإنما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالي يصبح لامفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه إليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ، ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب ، فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى . ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصلون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجديد عناصر كثيرة ، قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدتها اختياريًا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطراً على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الأمان له ، فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فإن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائماً إلى الأمام ، وتخلق قيادة من التفكير

الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهمى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالإكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الإحساس بمطالب الشعب . والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولا بد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية إلى قواعدها ، وتأکید مسئوليتها أمام المنابع الأصلية لقوتها . ولا بد لنا أن نذكر دائماً أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة :

* * *

ان تحريك طاقات الشعب إلى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى إلى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من ألزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجداء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول إلى الأحلام .

وليس من حق أحد فى هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى وإنما تقتضى الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغاً لآمالها .

ان ذلك أمر ينبغى وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . وينبغى أن

يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجهاير ، وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المستولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

* * *

والمراهقة الفكرية خطر ينبغي التصلي له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطني بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق ، أو تشيع فيه روح التردد . إنما يقللون من قوة المجتمع . بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق ، المنبعث من الواقع الوطني .

ان التقدم الوطني لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذي يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، وإلا كان يتقدم إلى الفراغ ذاته .

ان الخطر في المراهقة الفكرية في هذه المرحلة إنما يخلق نوعا من الإرهاب المعنوي يعرقل التجربة والخطأ .

* * *

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطني قوة هائلة ، لا بد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثروة التي يملكها هذا الوطن - صانع الحضارة - من الخبراء والفنيين في جميع المجالات قيمة هائلة لا بد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفي بعض الأحيان فإن هذه القيادات في حاجة إلى حمايتها من نفسها .
ان هذه القيادات قد تقع في خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير
الوطني ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والإدارية .
ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطني دون أن تساعد .
انها قادرة لو تركت لخطأ وهما أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق
العمل الثوري ، وتجبد وصول نتائجها إلى الجماهير التي تحتاج اليه . ان أجهزة
العمل الإداري ترتكب غلطة العمر إذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة
غاية في حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ،
وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير .

* * *

وبنفس المقدار فإن التنازع على السلطات يؤدي إلى شلل القيادات العاملة
في التطوير الوطني ، إذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد
عملها وتلغى آثاره . كذلك فإن تكديس سلطات كبيرة في أيدي قليلة يؤدي
دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها بالفعل امام الشعب.
لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقي للقانون الثوري الذي صدر بأن :
« يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط .. ،
ولكنه كان محاولة للوصول الى ان يكون الفرد المناسب في العمل المناسب
لخبرته وقدرته .

* * *

والقيادات الجديدة لا بد لها ان تفي دورها الاجتماعي . وان اخطر ما يمكن
ان تتعرض له في هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة
جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى في عملية التطوير في حاجة ايضا الى ان تؤمن
بان الاسراف - حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية - هو نوع من الانحراف ،
فانه اهدار لثورة الشعب التي هي وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم في مصاريف الانتاج التي لا مبرر لها كما انه
يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية في دراسة المشروعات الجديدة ،
حيث يمتد الى الاهمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغيرات الكبرى ومن اخطارها ، ولكن
السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثوري لا بد له ان يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية
بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به
الامة عن كبها الطويل ، ولكنها لا تتغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقي للإدارة الثورية ، ومن هنا يبدأ الدور العظيم
الذي لا بد للجامعات والمراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة . .

والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري

والعلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقدما مأمون العواقب .

وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة لكنها
تخطئ عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل ، تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان الاسم الذى ارغمت على التخلف . اذا ما استطاعت ان تبدأ — الآن — معتمدة على العلم المتقدم . . تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهة لا بد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه

المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطنى لاهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الحيز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الحيز الذى نريده .

اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة . لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هى التى فرضته علينا - كثيراً وما زال يكلفنا الكثير ، لكننا مطالبون الآن - وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا - أن نبدأ الفجر مع الذين بدموه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا .

ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

* * *

على أنه يتعين علينا ان نذكر دائماً ان الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تساعدها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات ، وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

وإذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .



الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته
تتمدد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد في حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .
لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته .
يكفى ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل .
ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة
المصير والوجدان .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة الامل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .
ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها - مستدلين بقيام
خلافات بين الحكومات العربية - ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي .

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي .
والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية في العالم العربي هو الدليل

على وحدة التيارات الاجتماعية ، التي تهب على الامة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد في كل مكان من الارض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة في كل مكان من الأرض العربية ، هو في حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الامة العربية ليكون من لقاءهم صورة للتضامن بين الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية في الامة العربية كلها . واختلاف الاهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمي الثوري واختلاف مراحله بين الشعوب العربية . .

لكن وحدة الهدف عند القواعد هي التي ستتكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الامة العربية قد وصلت في صلابتها الى حد انها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل اساليب الانقلاب العسكري ، ولا اساليب الانتهازية الفردية ، ولا اساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا على دلالتها بان النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس ، وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

ان وحدة الهدف لابد ان تكون شعار الوحدة العربية في تقديمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدري ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغاة يوجهها ويحركها .

وليس من شك ان الثورات الاصلية تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه . وأصبح محتماً على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا . تأكيداً لانتصار الثورة السياسية في بقية اجزاء الوطن العربي ودعاً لحق الانسان العربي في حياة اجتماعية افضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثوري .

* * *

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد . ويحتاج الى حكمائها العميقة بقدر حاجته الى ثورتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن — بل لا ينبغي — أن تكون فرضاً ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب ان تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأي وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملاً غير اخلاقي فحسب .. ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير .

ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى - تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى - هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين - أو أكثر من شعوب الامة العربية - هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى اعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح المسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقديمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت

التجارب — فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعن بها من الخلف .

ان تطور العمل الواحدى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية . . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرا فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . وما تركته دساتره ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة — وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية — لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها ان تحرص على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر ان واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل فى اطار المبادئ الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى اهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بان تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة .
لكنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر - ولا ينبغي له ان يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربي الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملاها كاملا .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر ان تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة في طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة في تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا يكون هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التي تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربي في المرحلة الحاضرة ، لكنها في نفس الوقت - تحت أى ستار وفي مواجهة أى ادعاء - لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .



الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين
وصادق لعمله الوطني .

ان أي سياسة خارجية لأي وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أميناً
وصادقاً لعمله الوطني ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نقاقاً
واتجاراً بالشعارات .

ان تلك هي المهزلة التي تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل
أن تستعير سياسة خارجية - براءة لا تكون صدى للواقع الوطني وتعبيراً عنه .
ان الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال
الذي حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق
لعمله الوطني ، تمتد في ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال
شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة
تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هي :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه في
جميع أقنعتة ، ومحاربه في كل أوكاره .

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة
لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء ، فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم
يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعي لتوفيره .

* * *

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا
مازال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة
الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى أرغم المغامر الذي دوخ أوروبا كلها
على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي استعملت أسرة
محمد علي .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة إثر الأخرى حتى جرفت أمامها - بعد
سنوات طويلة من التضحيات النبيلة - كل الحواجز التي أقامها الاستعمار على
أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هي الامبراطورية :
العثمانية ، والفرنسية ، والبريطانية . . وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على
الاستعمار ، لكنه في النهاية حصل على النصر الذي برر أمام التاريخ ، كل
التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٢ يوليو ، وفى طريق الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع ، واجتشت جنور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا . وبانقضاء شعبنا عليها وتدميرها فإن الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم كانت الخطوة الباقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها ، وابتلعت كبريائها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا - طبقا لاتفاق تم تنفيذه فى يونيه سنة ١٩٥٦ - مالبث أن عاد فى اكتوبر من نفس العام متصوِّراً انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعاً لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التى حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الاوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارباب الامة العربية وتمزيقها وهى اسرائيل .

ان الاستعمار فى معركة السويس ، كشف نفسه ، وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لان الشعب المصرى حاول

أن يحقق استقلاله ويبنى تقدمه من أحد موارده الوطنية التي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائدته وقيمته .

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم ، وأثبت صلابته - بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حشد قبول المعركة المسلحة - فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى - بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو - استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ، لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب ، نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه ، وجدوا انفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس أنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية - التي تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار - كان صوتا عاليا بالحق ارتفع في جميع المجالات منها ومحلرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلي على جزء من الوطن الفلسطيني ، هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك منليم للمغزى الحقيقي لسياسة التمييز العنصري ، ان الاستعمار في واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبي ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصري الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم .

ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه ، يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانساني كله وبما أحرزه من انتصارات .

* * *

ان شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضئ الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذي ساهم بكل اخلاص في أعمال مؤتمر باندونج وانجابه ، والذي شارك في أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية

العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة في الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التي تكلم بها أمام الكبار الاقوياء في الامم المتحدة .

ان شعبنا في دعوته الى السلام وفي عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذي شارك في الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا في العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام ، لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعترف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار في معركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذي سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لإخلاص شعبنا في خدمة السلام ، ان الدعوة الأولى لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز هو هذه الدعوة التي صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت في نفس الوقت تقديرًا انسانيًا للمنهج الذي سلكناه في خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي

ليستروا به أمام شعوبهم انخيازهم الى معسكرات الحرب والإستعمار - انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذي كان رائدا في رفع هذا الشعار عن ايمان وفي النضال من أجله - عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لإحراز التقدم .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الإستعمار . . ضد الإستغلال .

وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام . . لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطني .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمي والرخاء الإنساني .

ان المعارك الدولية التي خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوي اليها ، انتماء الجزء إلى الكل .

ولقد رفع شعبنا - حتى في أحلك ظروف المعارك القاسية التي أرغم على خوضها - شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ايماء واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولي ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ . وان التعاون الدولي من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمي .

ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب
نفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التي
تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد
السلام العالمي بعد الخطر الأول الذي يكن في نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد في تطور سلمي
يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا عن مسموم الكراهية .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو
التفكير الانساني الذي يشترك فيه المسؤولون وغير المسؤولين عن العصر
الاستعماري .

ان التعاون الدولي يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن
تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الأضرار العلمية للجميع . فان احتكار العلم يهدد البشرية
بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم
قضية التطور وتغنيء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التي توجه الى
صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن ترصد لها وتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث
لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالأعمال لتحقيق التعاون الدولي عبر كل المحيطات والى كل الأقطار .

وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن اسويى أفريقي ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الإسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتها فترة من الهدنة المسلحة .

* * *

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم . وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .
ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لأفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .
ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين قدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .
ان شعبنا يعتقد فى السلام كبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .
ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية التى كتبها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة .

ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية الحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

إعلان الميثاق

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ ، أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الميثاق
الوطني .

وتلا السيد الأمين العام للمؤتمر إعلان الميثاق .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ،
بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض
ارادته على الحياة ، لينصوغها من جديد وفق أمانيه .

ونحن أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب
في الجمهورية العربية المتحدة .

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها في إجماع ووحدة :

ايماننا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام
وتقديسا لحق الانسان في العزة والكرامة ، وفي الكفاية والعدل .
واستمساکا بحق امتنا في الحياة والتحرر والانطلاق .

وتثبيتا لخطانا على طريق نورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية .

وسعيا الى تحقيق التكافل ، وتثريب الفوارق بين الطبقات .

**وتوكيدا لعانى الفصيلة والايثار فى سلوك الفرد وصلات
الجماعة .**

**وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنا الاصيله ، فى اطار قيمنا الروحية
والدينية والخلقية .**

**واعترازا بترائنا فى الماضى . وجهادنا فى الحاضر ، وعملنا من اجل
المستقبل .**

**ويقينا باننا جزء لايتجزأ من الشعب العربى ، وان امتنا العربية امة
واحدة .**

**وأداء لواجبنا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم
على العدل .**

**بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه اطارا
لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل .**

**نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من معانى الحق
والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة ، لنضع هذه
المعاني جميعا موضع التنفيذ .**

« وعلى الله قصد السبيل »

فهرس الميثاق

صفحة

الباب الأول :	نظرة عامة	٣
الباب الثانى :	فى ضرورة الثورة	١٥
الباب الثالث :	جذور النضال المصرى	٢٥
الباب الرابع :	درس النكسة	٣٧
الباب الخامس :	عن الديمقراطية السلمية	٤٩
الباب السادس :	فى حتمية الحل الاشتراكى	٦٩
الباب السابع :	الانتاج والمجتمع	٨٥
الباب الثامن :	مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله	١١١
الباب التاسع :	الوحدة العربية	١٢٥
الباب العاشر :	السياسة الخارجية	١٣٣
	اعلان الميثاق	١٤٥



الدار القومية للطباعة والنشر

 Bibliotheca Alexandrina



0383533

الم
الدار القومية لا
الم